

الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه

أحدثت الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه فيما يلي "الشركة" بمقتضى القانون عدد 22 لسنة 1968 المؤرخ في 2 جويلية 1968 والمنقح بالقانون عدد 21 لسنة 1976 المؤرخ في 21 جانفي 1976 وهي تعتبر منشأة عمومية تخضع لإشراف الوزارة المكلفة بالفلاحة.

وتعنى "الشركة" وفقا لأحكام الفصل 2 من القانون المحدث لها بتوفير الماء الصالح للشرب في كامل تراب البلاد والاستغلال وبصيانة وتجديد منشآت جلب الماء ونقله وتنظيفه وتوزيعه. كما تقوم بتقدير ازدياد الحاجيات للماء الصالح للشرب وتوفير المنشآت الجديدة الكفيلة بتسديد هذه الحاجيات.

وفي سنة 2010 صرفت "الشركة" أجورا قدرها 127 مليون دينار لفائدة 6.830 عونا منهم 88 % أعوان قارون وحققت رقم معاملات مجاوي 236 م.د وسجلت خسائر بلغت 36,4 م.د مقابل 52 م.د في سنة 2009.

وبلغ عدد المشتركين 2,304 مليون مشترك في سنة 2010 مقابل 2,225 مليون مشترك خلال سنة 2009. ويمثل المشتركون من فئة الاستعمال المنزلي 95 % من مجموع المشتركين. وبلغت نسبة التزويد بالماء الصالح للشرب في سنة 2010 حسب "الشركة" 100 % بالوسط الحضري و49 % بالوسط الريفي.

وللوقوف على مدى توفيق الشركة في تحقيق المهام الموكولة لها، تولت دائرة المحاسبات إنجاز مهمة رقابية تمحورت حول تأمين التزود بالماء ومردودية الشبكات وجودة المياه والتصرف الإداري والمالي. وشملت الفحوصات الجراة مختلف الإدارات المركزية والجهوية والأقاليم إلى جانب الزيارات الميدانية إلى مركبي الإنتاج بكل من "غدير القلة" و "بلي" والإدارات الترابية للإنتاج بتونس الكبرى وبالشمال وبالوسط والجنوب الغربي و إلى الإدارات الجهوية للاستغلال بتونس الكبرى وبالشمال وبالوسط والجنوب.

I - التزود بالماء ومردودية الشبكات

سعت الشركة إلى تأمين التزود بالماء وضمان توزيعه وتحقيق المردودية المنتظرة من الشبكات غير أنّ عدة نقائص حالت دون اضطلاعها بهذا الدور على الوجه الأفضل.

أ- تأمين التزود

يتمّ التزود من المياه السطحية أو الجوفية أو المحلاة وذلك حسب المناطق. وتوزع المياه المنتجة حسب مختلف المصادر بين مياه سطحية (56,9%) ومياه جوفية (39%) ومياه محلاة (4%) ورغم التطور الذي شهده إنتاج المياه خلال الثلاث سنوات الأخيرة حيث ارتفعت الكميات المنتجة من 480,2 مليون م³ سنة 2008 إلى 528,3 مليون م³ سنة 2010 فإنّ مختلف مصادر الإنتاج تشهد صعوبات عديدة تحول دون تأمين التزود بالتجاعة اللازمة.

1- المياه السطحية

تتأتى المياه السطحية من المياه المشتراة من شركة استغلال قنال وأنابيب مياه الشمال ومن المياه المجمعة بالسدود التابعة "للشركة" ومن أهمها سدّ "كساب". وبلغت كميات المياه السطحية سنة 2010 حوالي 294 مليون م³ منها 220,8 مليون م³ مياه مشتراة. وتمّ معالجة هذه المياه أساسا بمركبّ "غدير القلة" الذي أمّن حوالي 47% من إنتاج المياه السطحية في سنة 2010 و بمركبّ "بلي" الذي وفرّ 33% من هذا الإنتاج.

وقد برجت الشركة خلال فترة المخطط الحادي عشر مشروعا بكلفة قدرها 62 مليون دينار "لتزويد المناطق الحضرية بالماء الصالح للشرب" بتمويل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير⁽¹⁾ قصد تفاذي النقص المتوقع في

⁽¹⁾ يشمل المشروع أساسا على المكونات الفنية التالية: إنجاز محطة معالجة بغدير القلة، بناء خزائين بغدير القلة وبئر القصة، تهيئة خط الجلب الرابط بين غدير القلة ورأس الطابية، تعزيز الخزن وشبكات الجلب والتوزيع لعشر مراكز حضرية عبر إنجاز آبار واقتناء قنوات وبناء خزانات ومحطات ضخ.

تزويد تونس الكبرى وعشرة مراكز حضرية أخرى بالماء الصالح للشرب وذلك لضمان تغطية حاجياتها المستقبلية إلى غاية 2025 والمقدّرة بحوالي 40 مليون م³ لفائدة 2,2 مليون ساكن بتونس الكبرى و220 ألف ساكن بجهتي الشمال والوسط. وقد سجّل إنجاز هذا المشروع تأخيرا يناهز السنتين حيث ينتظر إتمامه في سنة 2013 بعدما كان من المتوقّع إنهاء الأشغال في سنة 2011.

كما استهدفت الشركة في إطار المشروع نفسه إنجاز محطة معالجة رابعة لرفع طاقة إنتاج الماء بـ"غدير القلة" إلى 8 م³ في الثانية لغاية تفادي النقص المتوقع في تزويد تونس الكبرى حيث جاء في تقارير "الشركة" أنّ طاقة معالجة المياه اليومية بمركب "غدير القلة" تبلغ 6 م³ في الثانية وتلبي حاجيات الإنتاج بتونس الكبرى بالنجاعة اللازمة إلى موفى سنة 2010 فقط. غير أنّ إنجاز المحطة شهد بدوره تأخيرا ومن المنتظر أن يتم البدء في استغلالها سنة 2012.

ومن شأن هذه الوضعية أن تؤثر سلبا في جودة خدمات التزود بالماء الصالح للشرب بتونس الكبرى وأن تحمّل "الشركة" فضلا عن ذلك أعباء القرض المبرم لإنجاز المشروع والناجئة عن دفع عمولة تعهّد نسبتها 0,85% من قيمة القرض غير المستهلكة.

كما استهدف عقد البرامج للفترة 2007-2011 تدعيم طاقة الخزن والمعالجة بالساحل وشفافس⁽¹⁾ لمواكبة تزايد النشاط الاقتصادي لهذه المناطق. ومن المنتظر أن ينتفع بالمشروع 4 ملايين ساكن إلى حدود سنة 2030 بحاجيات تقدّر بـ200 مليون م³ في السنة. ونظرا إلى صعوبات التمويل، لم يقع الشروع في الإنجاز إلى موفى جويلية 2011 مما قد يؤجّل انتهاء الأشغال إلى سنة 2016 حسب تقديرات "الشركة" وهو ما من شأنه أن يحول، حسب الدراسات، دون تلبية الحاجيات المستقبلية لمناطق الساحل وشفافس من الماء الصالح للشرب المتأتّي من مياه الشمال بالنجاعة اللازمة خاصة خلال ذروة الاستهلاك لاسيما بداية من سنة 2013.

2- المياه الجوفية والحلّة

تتأثّر هذه المياه من الآبار والعيون التي تستغلّها "الشركة" على غرار آبار وعيون سبيطة وجملة والقيروان والنفیضة وماطر وبرقو وزغوان. وبلغت كميات المياه الجوفية في سنة 2010 حوالي 214 مليون م³

(1) مكونات المشروع: يتمثل المشروع في بناء خزان مياه خام ومحطة معالجة مع محطات ضخ ومدّ قنوات بكلفة قدرها 110 مليون دينار.

مقابل 193 مليون م³ في سنة 2009. وقد لوحظ في هذا الإطار نقص هام في المياه الجوفية ببعض المناطق نظرا إلى انخفاض مستوى المائدة المائية ومنسوب بعض الآبار كمائدتي زغوان وبرقو اللتين شهدتا تراجعاً في الإنتاج سنة 2010 قدّرت نسبته بـ 3,3 % مقارنة بالكميات المنتجة سنة 2009 وهو ما أثر على حسن تزويد هذه المناطق بالماء الصالح للشرب وساهم في ارتفاع كلفة هذه المياه باعتبار الاستهلاك المتزايد للطاقة.

ولتعزيز الموارد المائية وتحسين نوعيتها ومجابهة الحاجيات المستقبلية من الماء الصالح للشرب ببعض المناطق لاسيما المتواجدة بالجنوب التونسي، استهدف عقد البرامج للفترة 2007-2011 إنشاء قطب جديد للإنتاج بجزيرة يكون متاحاً للمنطقة السياحية وذلك عن طريق لزمة لتحلية مياه البحر. ويتكوّن المشروع الذي قدّرت كلفته بجوالي 71 مليون دينار بالأسعار الجارية من محطة تحلية بسعة 50 ألف م³/ اليوم وجمع مياه البحر وصرف مياه "الرجيع" وقناة جلب ومحطة ضخ مياه البحر.

وقد كان مبرحاً أن يدخل المشروع طور الاستغلال في موفى سنة 2009 غير أنه لم يشهد الانطلاق إلى موفى جويلية 2011 حيث تم تأجيل إنجازها في أكثر من مناسبة بسبب طول إجراءات إسناد اللزمة. و حسب مضمون الملف، يستوجب استكمال المشروع 27 شهراً على الأقل علماً بأنه قد تم عرض موضوع إنجاز المحطة على أنظار جلسة عمل وزارية منذ جويلية 2002.

وفي هذا الإطار تم في فيفري 2007 إحداث لجنة يرأسها وزير الفلاحة والموارد المائية⁽¹⁾ عُهد إليها بإعداد المراحل التحضيرية لمنح لزمة إنجاز المشروع وإعداد ملفات طلب العروض وفتح العروض وفرزها وترتيبها. ونصّ كراس الشروط على أنّ اختيار المستلزم يتم على أساس أحسن عرض بعد إسناد العرض المالي نسبة 75 % والعرض الفني نسبة 25 % وعلى أنّ ترتيب العروض المالية يضبط اعتماداً على معدّل سعر المتر مكعب الحين من الماء. ويفضي تطبيق هذه المنهجية إلى ترتيب العروض المقدّمة بشكل يجعل عرض مجمع B.P.H الراجعة ملكيته إلى صهر الرئيس السابق في المرتبة الثالثة والأخيرة.

(1) تضمّ الرئيس المدير العام للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وممثلين عن كل من الوزارة الأولى وكتابة الدولة للتخصيص ووزارة التنمية والتعاون الدولي ووزارة المالية ووزارة الفلاحة والموارد المائية ووزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

إلا أنه تبين عدول لجنة إعداد المراحل التحضيرية لإسناد اللزمة عن منهجية فرز العروض المشار إليها أعلاه وذلك باعتماد مقاييس لم تدرج ضمن منهجية الفرز الأصلية وهو ما يعبر عن تبة واضحة لإسناد الصفقة إلى مجمع صهر الرئيس السابق بما يتنافى ومصالح الشركة حيث أن السعر المقترح من قبل هذا المعارض يفوق الأسعار التي اقترحها منافسها.

وتمت في هذا الإطار دعوة مجمع B.P.H إلى مراجعة عرضه وإعادة جدولة سعر المتر المكعب المقترح لبلوغ معدل السعر المحين الذي قدمه صاحب العرض الأفضل أو الاقتراب منه قدر الإمكان حتى يتسنى إسناده اللزمة.

وعلى إثر مكثوب من وزير الفلاحة صادقت رئاسة الجمهورية على التمشي المقترح وأعطت موافقتها على نتائج الفرز المالي. وبناء على ذلك تم نشر إعلان بالصحف يفيد إسناد اللزمة إلى مجمع B.P.H وتمت دعوته إلى مناقشة عقدي اللزمة وبيع الماء على أن يتم إمضاء العقدين في الأسبوع الثالث من شهر جانفي 2011. ويجدر بالذكر أن مجمع B.P.H قد تم اتقاؤه رغم وضعيته المالية الصعبة حيث أن موازناته المالية لسنة 2008 سجلت عجزا قدره 10 مليون أورو كما أن مختلف مؤشرات المالية تفيد عدم قدرته على الإيفاء بتعهداته وذلك لارتفاع حجم ديونه التجارية التي بلغت أكثر من 162 مليون أورو خلال السنة نفسها.

وباعتبار عدم إمضاء العقدين ونظرا إلى ما شاب إسناد اللزمة من تجاوز واضح لمقاييس الإسناد المنصوص عليها بكراس الشروط فإن "الشركة" مدعوة إلى إيجاد الحلول اللازمة في أقرب الآجال للحد من تداعيات التأخير في تنفيذ المشروع خاصة أنه تم استغلال جل الموارد المائية الجوفية المحلية على اختلاف درجات ملوحتها. ويزداد الأمر تأكدا في ضوء العجز المتوقع لمنظومة التزود بالجهة ابتداء من سنة 2012 وما قد ينجر عنه من قطع للمياه قد تطول مدته ويزداد تواتره سيما في فترات الذروة.

من جهة أخرى، ولتأمين التزويد بولايات قابس ومدنين وتطاوين، استهدفت "الشركة" خلال الفترة 2010-2014 إنجاز مشروع لتحلية مياه البحر بمنطقة الزارات يتمثل بالأساس في اقتناء ووضع قنوات وأشغال هندسة مدنية واقتناء وتركيب وتشغيل محطة لتحلية المياه بسعة جمالية قدرها 50 ألف م³/اليوم وبكلفة تناهز 70 مليون دينار على أن ينطلق المشروع خلال سنة 2010. وشهد المشروع بدوره تأخيرا في الإنجاز وتم إرجاؤه إلى سنة 2014 وهو ما من شأنه أن يحد من نجاعة سدّ الحاجيات المستقبلية لهذه المناطق ويجول دون الضغط

على الكلفة الحالية للإنتاج. وقد أفادت "الشركة" في إجابتها بأنّ "التأخير الحاصل في إنجاز المشروع ناتج عن صعوبة تمويل الدراسة إذ لم يتم إبرام الاتفاقية المتعلقة بذلك إلا في شهر مارس 2010 و"الشركة" الآن بصدد فرز العروض".

ب- توزيع المياه

تتولى "الشركة" تجميع المياه التي تم إنتاجها بالخزانات لغاية تأمين تزويد مختلف المشتركين. ولهذا الغرض فهي تستغل 1.096 خزانا بسعة جمالية تبلغ حوالي مليون متر مكعب كما تستغل 37.935 كم من شبكات التوزيع.

وقد تبين عدم احترام "الشركة" لتوجيهات المنظمة العالمية للصحة التي ألغت استعمال مادة الرصاص في الشبكات حيث لا تزال المواد المكوّنة لشبكات التوزيع تعدّ حوالي 160 ألف توصيلة من الرصاص 28 % منها بتونس الكبرى و 26 % بولاية صفاقس. ولم يتجاوز المعدل السنوي للإنجازات المتعلقة بتعويض التوصيلات الرصاصية 9.950 توصيلة خلال الفترة 2008-2010.

وتعتمد شبكة التوزيع على مخططات مديرة تضبط الأشغال المستوجبة من قنوات وشبكات وذلك بالنظر إلى تطوّر الاستهلاك على امتداد فترة زمنية تختلف حسب المناطق وتراوح بين عشر سنوات وعشرين سنة. إلا أنه تبين في الواقع أنّ هذه الوثائق التوجيهية لا تتوفر إلا بخصوص ولايات الكاف وجندوبة ومدنين وصفاقس والوطن القبلي وتونس الكبرى علما بأنّ المخطط المديرى لتونس الكبرى انتهت صلوحيته سنة 2011. وعلاوة على ذلك فإنّ الظرف المالى الصعب الذي تواجهه "الشركة" لا يسمح لها إلا بتطبيق محدود لما جاء بتلك المخططات حيث أفادت في إجابتها على ملاحظات دائرة المحاسبات بأنّها ستقوم ببرمجة إنجاز باقي المخططات لاحقا حسب توفر الإمكانيات.

وتنتيجة لذلك وأمام محدودية سعة شبكات التوزيع، تشهد بعض المناطق ضغطا هاما على مستوى الاستهلاك يتطلب تعويض التجهيزات الحالية بأخرى ذات سعة أكبر لتحسين وتأمين تزويد تلك المناطق بالماء الصالح للشرب.

ولوحظ أنّ "الشركة" لا تتوفر لديها دراسة شاملة لحصر القنوات القديمة والمهددة بأعطاب أو الكائنة في ممرات غير آمنة. وقد تمّ تشييد بنايات فوق بعض شبكات التوزيع في عدّة مناطق عمرانية مما يعسر تدخل أعوان "الشركة" أو يعطل بلوغهم مكان العطب أو الكسر الذي قد يحصل لإصلاحه. ومن شأن قدم القنوات أن يجعلها عرضة لأعطاب متكررة تؤدي إلى خسائر مادية وإلى اضطرابات في التوزيع وإلى قطع الماء لمدة طويلة.

ولئن تمّ في سنة 2007 تشخيص وضعية شبكة تونس الكبرى فحسب على امتداد 286 كم وبرمجة مشروع تجديد 60 كلم من القنوات القديمة بكلفة قدرها 48 مليون دينار فإنه تعذر إلى حدود سبتمبر 2011 إيجاد التمويل اللازم للإنجاز أمام استحالة توفير تمويل ذاتي من قبل الشركة نظرا إلى وضعيتها المالية. وإذ أنّ هذا الوضع يمكن أن ينعكس سلبا على جودة التوزيع بل حتى على استمرارية التزوّد لا سيّما أمام كثرة الأعطاب المتكررة التي طرأت مؤخرا على عدد من هذه القنوات فإنّ كل الأطراف المعنية مدعوة إلى الإسراع بإيجاد التمويلات اللازمة لتجديد هذه الشبكات.

على صعيد آخر، استهدفت "الشركة" خلال الفترة 2007-2011 المحافظة على مستوى التزويد بنسبة 100 % بالوسط الحضري والرفع في نسبة التزويد الريفيّ إلى 47 % لتجسيم الأهداف الوطنية في المجال والمقدّرة مجوالي 95 % باعتبار تدخلات الإدارة العامّة للمهندسة الريفية التابعة لوزارة الفلاحة والموارد المائية.

وبلغت نسبة التزويد الريفي باعتبار تدخل الإدارة العامّة للمهندسة الريفية 93,5 % خلال سنة 2010 وفاقت نسبة إنجازات "الشركة" في مجال تزويد الوسط الريفي عبر إيصال الماء إلى المشتركين ما تمّ رسمه من أهداف بعقد البرامج حيث بلغت 49 %.

غير أنّ النتائج الإيجابية الإجمالية التي حققتها "الشركة" في تنفيذ عقد البرامج يمكن أن تحجب محدودية إنجازاتها ببعض المناطق إذ لوحظ أنّ نسبة تزويدها لبعض المناطق الريفية بولايات جندوبة وبنزرت وباجة والكاف وسليانة وسيدي بوزيد والقصرين بقيت دون المعدّل الوطني حيث لم تتجاوز 40 % خلال الفترة 2008-2010. ولم تتعدّ هذه النسبة 13,3 % بالقصرين و27,6 % بالكاف و29,4 % بسيدي بوزيد علاوة على غياب مشاريع مبرمجة بخصوص هذه المناطق.

وبرجت "الشركة" مشاريع لإنجاز شبكات توزيع خلال الفترة 2007-2009 تمكّن من تحسين نسبة التزويد بالماء الصالح للشرب في الوسط الريفي بولايات بنزرت وباجة وجندوبة بكلفة قدرها على التوالي 71 م.د و 48 م.د و 84 م.د غير أنه لم يتم إنجاز المشروعين بالولايتين الأولتين لغياب التمويل وتم تأجيلهما على التوالي إلى فترتي 2013-2016 و 2014-2017 علما بأنهما سيمكّنان على التوالي 164 ألف ساكن و 88 ألف ساكن من الأوساط الريفية للولايتين من الانتفاع بالماء الصالح للشرب.

ولئن تمّ الشروع في إنجاز المشروع المتعلق بولاية جندوبة لفائدة 204 آلاف ساكن مع برمجة استكمالها في سنة 2011 فإن نسبة تقدّم الأشغال لم تتجاوز، حسب إفادة "الشركة"، 65 % في موفى السنة المعنية.

ج - مردودية الشبكات

بلغ الطول الجملي للشبكات 46.674 كم في موفى 2010 منها 81,3 % مخصصة للتوزيع. وأبرزت الفحوصات الجراة ضعف المردودية الجمليّة للشبكة حيث أنها لم تتجاوز 76,2 % في موفى 2010 وبالتالي فإن ما يقارب ربع المياه المنتجة يضيع بالشبكة ولا يصل إلى المشتركين.

وتبيّن كذلك تراجع هامّ في المردودية الجمليّة من حيث النسب المنجزة وذلك خلال عقد البرامج للفترة 2007-2011 مقارنة بالعقد 2002-2006 حيث تقلصت المردودية من 79,6 % سنة 2002 إلى 76,2 % سنة 2010. وأمام تراجع الإنجازات في مجال المردودية عمدت الشركة إلى التقليل من أهدافها خلال الفترة 2007-2010 لجعلها مقاربة للإنجازات حيث كانت الأهداف المرسومة في المجال في مستوى 78,5 % سنة 2007 مقابل 78,2 % منجزة خلال 2006 و 76,6 % سنة 2011 مقابل 76,1 % منجزة خلال سنة 2010.

ومن شأن ضعف مردودية الشبكة وتراجعها أن ينعكس سلبا على الوضعية الماليّة للشركة" وعلى تأمين التزوّد خاصّة أمام ندرة الموارد المائيّة وتزايد الطلب من قبل المشتركين.

ففي مجال مردودية التوزيع وبالاعتماد على مفهوم الخسارة الممكن تقاؤها في شبكة التوزيع حسب الجمعية العالمية للمياه فإنه كان بوسع "الشركة" توفير 98,6 مليون متر مكعب خلال الفترة 2008-2010.

قدّرت دائرة المحاسبات قيمتها بحوالي 66 مليون دينار. أمّا في مجال مردوديّة جلب الماء التي لم يشملها مفهوم الخسارة الممكن تفاديها، فبالاعتماد على النتائج التي كانت تحقّقها "الشركة" في بداية عقد البرامج للفترة 2002-2006، تقدّر الخسارة التاجمة عن ضعف هذه المردوديّة بما يناهز 50 مليون متر مكعب أي ما قيمته حوالي 34 مليون دينار.

وتيجة لذلك فإنّ الخسارة التاجمة عن تدني المردوديّة الجمليّة للشبكة تناهز 100 مليون دينار خلال الفترة 2008-2010. ويفسر ضعف المردوديّة الجمليّة وتراجعها أساسا بقدوم الشبكات وتدهور حالتها أمام ضعف نسق الصيانة والتجديد علاوة على التأخير في تجديد العدادات القديمة وغير المصنّفة.

فبتطبيق المقياس المعتمد من قبل "الشركة" والذي يقضي بتجديد الشبكات القديمة كلّ 50 سنة فإنّ الوضع يستوجب تعويض 900 كم سنويًا في حين أنّ النسق المستهدف بعقد البرامج للفترة 2007-2011 لا يتعدّى 200 كم سنويًا وهو ما يفترض 220 سنة لاستكمال التجديد الكلي للشبكات.

وتبيّن في هذا المجال أنّه لا يتوفّر لدى "الشركة" جرد شامل لمختلف الشبكات وأجزائها التي يفوق عمرها 50 سنة حيث أنّ المعلومة المتوفرة بخصوص شبكة الجلب تقتصر على حوالي 40 % من الشبكة. وتوضح أنّ طول الشبكة التي يفوق عمرها 50 سنة يقارب 1.023 كم من مجموع شبكة الجلب التي تمّ جردها منها 310 كم يتحمّم استبدالها في أقرب الآجال. ولئن أفادت الشركة بأنّ الوضعية تستوجب إعداد دراسة معمّقة لمعرفة حاجياتها من حيث تجديد الشبكة والكلفة المستوجبة لذلك فإنّها قدّرت الكلفة التقريبيّة لتجديد شبكة الجلب بحوالي 625 مليون دينار.

وتتصرّف الإدارة المركزيّة للاستغلال في ما يقارب 43,1 ألف كم من الشبكة بما فيها شبكات الجلب. وتبيّن أنّ المعلومة المتوفرة لدى الإدارة المعنيّة تقتصر على نسبة الشبكة التي يفوق عمرها ثلاثين سنة بدون تحديد تلك التي توجب المقياس المعتمدة تجديدها. ومن شأن هذه الوضعية أن لا تمكّن من معرفة أجزاء الشبكة التي ينبغي برجة تجديدها علما بأنّ كلفة تجديد الكم الواحد من هذه الشبكة تتراوح بين 30 و40 ألف دينار.

كما تبين أن "الشركة" تفتقر إلى إحصائيات حول معدل أعمار العدادات وحول المدّة المثلى لاستعمالها والتي ينبغي على إثرها تعويضها آلياً حيث لا يتم إجراء ذلك في غالب الأحيان إلا بعد ثبوت توقفها عن الاشتغال وهو ما أفضى إلى تغيير حوالي 66.473 عداداً في سنة 2010. وتعتبر "الشركة" قرابة 235 ألف من العدادات القديمة وغير المصنّفة مفتقرة إلى الدقة وتستوجب التغيير غير أنها لا تتولى تعويض سوى 4 % منها سنوياً. كما انضح وجود عدادات لا تتطابق وحجم الاستهلاك ولم تتجاوز نسبة العدادات غير الملائمة والتي تم تغييرها 1 % من العدد الجملي للعدادات التي تم تغييرها خلال سنة 2010 وهو ما من شأنه أن يحول دون تحسين دقة العدّد لدى المشتركين وأن يؤدي بالتالي إلى نقص في المداخل.

ومن شأن ضعف نسق تجديد الشبكات والاقترار على الصيانة العلاجية دون اعتماد توجه وقائي إضافة إلى ضعف نسق تعويض العدادات غير المصنّفة وتلك المعطبة بحكم ارتفاع ثمن المواد المستعملة وقلة الاعتمادات المتوفرة أن يحدّ من مردودية الشبكات ومن جودة الخدمات وأن يؤثر سلباً على مداخل "الشركة".

II جودة المياه

تتولى "الشركة" مراقبة جودة المياه بكافة نقاط الإنتاج والتوزيع الراجعة لها بالنظر وذلك بالاعتماد على المخابر التابعة لها كالمخبر المركزي ومخبري سوسة وصفاقس والمخابر التابعة للمستشفيات الجهوية في إطار الاتفاقيات المبرمة مع المصالح الجهوية لحفظ الصحة.

أ مطابقة المياه للمواصفات التونسية

تخضع مراقبة جودة المياه للمواصفة التونسية م.ت 09.14 الصادرة في سنة 1983 والتي تتضمن أساساً عدد عينات الماء اللازم أخذها وتحليل نوعية المواد الواجب التثبت منها مع بيان حد أقصى من المواد السامة المسموح به في اللتر الواحد يتم إيقاف توزيع المياه إذا ما وقع تجاوزه.

وأتضح أنه لم يقع إكساء المواصفات التوسّية صبغة إجبارية ولم يقع بيان حدّ أقصى لجملة من المواد السامة المضمّنة بهذه المواصفة ⁽⁴⁾ يتمّ التصريح بعدم مطابقة المياه للمواصفات إذا ما تمّ تجاوزه. كما لم يعد الحدّ الأقصى المسموح به في بعض المكونات يتماشى والواقع الحالي . فعلى سبيل المثال حدّدت المواصفة التوسّية 25 وحدة كحدّ أقصى مسموح به في مجال تعكّر المياه في حين تتراوح هذه النسبة بين نصف الوحدة ووحدين بالمواصفات الفرنسية حسب مصدر المياه الخام. وتستوجب هذه الوضعيّة العمل على إضفاء صبغة إجبارية على هذه المواصفات وتحديد مكوناتها للتلاوم والواقع الحالي.

وقامت "الشركة" خلال سنة 2010 بتحليل حوالي 47,5 ألف عيّنة من المياه كانت في مجملها مطابقة للمواصفات حيث لم تتجاوز نسبة العينات غير المطابقة 1 % مقابل 5 % كنسبة مسموح بها عالميا حسب المنظمة العالمية للصحة.

وأبرزت الأعمال الرقابية عدم شموليّة التحاليل التي تقوم بها "الشركة" على المياه المنتجة والموزعة وعدم احترام الوتيرة اللازمة لأخذ العينات وفقا للمواصفات التوسّية حيث تبين أنّ رقابة "الشركة" على التركيبة الفيزيوكيميائية للمياه لا تشمل كافة العناصر المبيّنة بالمواصفة إذ أنّ نسبة تطبيق المواصفات في مجال الرقابة على المواد السامة لا تتجاوز 35 % بالمخبر المركزي و 25 % بكلّ من مخبري سوسة و صفاقس . ولم تتعدّ التحاليل الجراة على المواد الكيميائية التي يحتمل أن تشكل خطرا على صحّة المستعملين على معنى المواصفات التوسّية نسبة 60 % بالمخبر المركزي و 40 % بكلّ من مخبري سوسة و صفاقس . ومخصوص المواد التي من شأنها أن تجعل المياه الموزعة غير نقيّة تناهز نسبة الاستجابة للمواصفات على التوالي 89 % بالمخبر المركزي و 67 % بكلّ من مخبري سوسة و صفاقس .

وإجمالا لا يتجاوز تطبيق "الشركة" للمواصفات في مجال التحاليل الفيزيائية والكيميائية نسبة 64 % بالمخبر المركزي و 48 % بمخبر سوسة و 50 % بمخبر صفاقس . وأتضح أنّ "الشركة" لا تقوم بالرقابة على الأصناف التي لم تضبط المواصفة حدّا أقصى بشأنها مما لا يسمح بالتأكد من نسبة المواد السامة التي تحتويها المياه الموزعة.

⁽⁴⁾ (Baryum, Béryllium, Cobalt, Etain, Molybdène, Nitrilotriacétates, Thiocyanates, Uranium, Vanadium)

وفي نفس المجال، تقتضي المواصفة التونسية القيام بتحليل حسب وتيرة معينة ووفقاً لعدد المنتفعين بالمياه وتزداد وتيرة التحليل المذكورة إذا ما تبين وجود مواد سامة أو خطيرة بالمياه المحللة. وبناء على هذه المعايير، يتم إعداد برنامج سنوي لأخذ العينات والقيام بالتحليل اللازمة.

وتبين أنه لا يتم دائماً احترام البرنامج السنوي للتحليل إذ ناهزت النسبة السنوية لإنجاز التحليل الفيزيوكيميائية بالمخبر المركزي 70 % في سنة 2010 مع نسبة لم تتعدّ 44 % بإقليم نابل. وبلغ هذا المعدل بمخبر صفاقس 52 % في سنة 2010 مع نسبي إنجاز لم تتجاوزا 27 % بإقليم تطاوين و15 % بإقليم مدينين-جربة. ولم تتعدّ النسبة السنوية لإنجاز التحليل الجرثومية من قبل "الشركة" 87 % في سنة 2010 وبقيت في حدود 49 % بإقليم جندوبة و56 % بإقليم قابس.

كما اتضح أن نسبة الإنجاز لبرنامج أخذ العينات للقيام بالتحليل البكتريولوجية بإقليم تونس المدينة لم تتجاوز على التوالي 68 % و60 % و56 % خلال أشهر مارس وأفريل وأوت من سنة 2009. ولم تتعدّ هذه النسبة بإقليم بن عروس 61 % و60 % على التوالي خلال شهري مارس وأفريل من السنة نفسها.

ومن شأن عدم شمولية التحليل التي تقوم بها الشركة مع عدم احترام الوتيرة اللازمة لأخذ العينات أن يحول دون معرفة جودة المياه المنتجة والموزعة.

من جهة أخرى، تحصل المخبر المركزي للتحليل التابع "للشركة" سنة 2006 على شهادة الاعتماد إيزو 17.025 المتعلقة بنظام التصرف في الجودة، غير أن هذه الشهادة انتهت صلاحيتها منذ 2009 دون أن تقوم "الشركة" بالإجراءات اللازمة لإعادة اعتماد المخبر المركزي وكذلك لاعتماد المخبرين الآخرين.

با - مراقبة الخزانات

في إطار الرقابة على جودة المياه، تقوم "الشركة" بالرقابة الصحية على الخزانات الراجعة بالنظر للإنتاج والتوزيع من حيث صيانتها وحراستها. وحسب المواصفات التي تعتمدها "الشركة"، تعتبر صيانة الخزانات ضرورة مبررة على الأقل في السنة لكونها ذات تأثير مباشر على جودة المياه المخزنة وعلى صحة المستهلكين المنتفعين بهذه المياه.

وقد تبين أنه لا يتم إنجاز هذه العملية سنويًا حيث تراوحت نسبة الخزانات التي تمت صيانتها في موفى 2010 بين 88 % بالإدارة الجهوية للاستغلال بالشمال و93 % بالإدارة الجهوية للاستغلال بتونس الكبرى.

وتفاوتت نسب الصيانة بين الأقاليم الراجعة بالنظر إلى الإدارات الجهوية للاستغلال إذ أنها لا تفوق 74 % بإقليم الزهراء و83 % بإقليم تونس الجنوبية الراجعين بالنظر إلى الإدارة الجهوية للاستغلال بتونس الكبرى. وتتراوح النسب الدنيا للصيانة بالشمال بين 56 % بكل من الكاف ومنزل تميم و84 % ببنزرت وبالوسط بين 46 % بالمنستير و83 % بالمهدية والجنوب بين 20 % بصفاقس المدينة و61 % بتوزر.

وأضح أن أغلب الأقاليم تصرف في موفى 2010 في عدد وافر من الخزانات غير المسيجة. وقد بلغت نسبة الخزانات ذات طاقة استيعاب أقل من ألف متر مكعب التي لم تقع إحاطتها بسياج 48 % بكل من منزل تميم وقبلي وتطاوين و44 % بجندوبة.

ولوحظ أن "الشركة" قل ما تؤمن حراسة متواصلة للخزانات الكائنة بمختلف أقاليمها حيث بلغت نسبة الخزانات غير المحروسة بصفة مستمرة أقصاها أي 100 % بإقليمي قابس وصفاقس الشمالية و 96 % بإقليم سليانة و91 % بإقليم القيروان.

وتستدعي وضعيّة الخزانات إيلاء المزيد من الأهمية لجانب الصيانة الدورية من خلال تطبيق مبدأ صيانة كل خزان على الأقل مرة في السنة والسعي إلى توفير الحراسة اللازمة والمتواصلة للخزانات وتسييح تلك غير المسيجة منها.

ج - ملوحة المياه

تتفاوت درجة ملوحة المياه الموزعة بين المناطق لكونها مرتبطة أساسا بمصدر المياه الخام. وبالاعتماد على خارطة الملوحة المعدة في إطار البرنامج الوطني لتحسين نوعية مياه الشرب، فإن المناطق التي تشكو من ارتفاع ملوحة المياه الموزعة تنحصر أساسا في ولايات الجنوب التونسي وهي قابس ومدنين وقفصة وسيدي بوزيد وتوزر وقبلي حيث تفوق درجة الملوحة 2 غ/ل لتصل أحيانا إلى 3 غ/ل كما هو الشأن ببني خدّاش ومطماطة.

واستهدف المخططان العاشر والحادي عشر التخفيض من درجة ملوحة المياه الموزعة بكافة المناطق إلى 1,5 غ/ل كنسبة قصوى. ويندرج في هذا الإطار كل من البرنامج الوطني لتحسين نوعية مياه الشرب والذي يشمل قسطين بكلفة جمالية قدرها 140 مليون دينار ومشروع تعزيز الموارد المائية وتحسين نوعيتها باعتماد تقنية تحلية مياه البحر.

وقد كان من المزمع إتمام كافة مكونات القسط الأول من البرنامج الوطني لتحسين نوعية مياه الشرب في سنة 2009 غير أنّ نسب الإنجاز تراوحت بين 20 % و 100 % نتيجة بالخصوص لطلب العروض غير المشر لإنجاز أربعة محطات تحلية مما أفضى إلى تأجيل استكمال هذا القسط إلى سنة 2013. أمّا القسط الثاني من المشروع فهو مازال ينتظر استكمال الدراسات في شأنه في أفق 2012 قبل دخول مرحلة البدء الفعلي في الأشغال. وتبعاً لهذه التأخيرات لا تزال العديد من المناطق المضمّنة بالبرنامج تستهلك مياه شرب يمكن أن تصل درجة ملوحتها إلى 3 غ/ل.

كما شهد مشروع تعزيز الموارد المائية وتحسين نوعيتها باعتماد تقنية تحلية مياه البحر بكل من جربة والزّارات وصفاقس وقرقنة تأخيراً انعكس سلباً على تحسين نوعية المياه الموزعة بالمناطق المستهدفة بهذه التّدخلات وبالتالي على تعميم مياه ذات نوعية جيّدة على كافة مناطق الجمهورية.

من ناحية أخرى، بيّنت التحاليل المخبرية وتقارير الجودة أنّ العديد من المناطق غير المدرجة بالبرنامج على غرار حمام سوسة والقيروان والمنستير والمهدية وصفاقس الجنوبية تزوّد بمياه ذات ملوحة تتجاوز 2 غ/ل وفاقته هذه النسبة 3,4 غ/ل بجبيناية في سنة 2010.

III - التصرف الإداري والمالي

مكّن النظر في أوجه التصرف الإداري والمالي للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه من الوقوف على نقائص شملت التنظيم ونظام المعلومات والوضعية المالية.

أ - التنظيم ونظام المعلومات

تبيّن أن عدة نقائص تشوب التنظيم الحالي "للشركة" وتحدّ من اضطلاع بعض إداراتها بالمهام المنوطة بعهدتها على الوجه الأمثل . فقد أتضح أن إلحاق بعض الوحدات بإدارات معيّنة لا يتناسب والمهام الموكولة إليها حيث أن دائرة مراقبة جودة المياه تتبع تنظيمياً الإدارة المركزية للإنتاج في حين أنها تُعنى في الآن نفسه بمراقبة جودة المياه المنتجة والموزعة مما يجعل من الأنسب إلحاقها مباشرة بالإدارة العامة لضمان استقلاليتها وشمولية تدخلها .

وأُتضح أنّ الهيكل التنظيمي الذي تمّ إعداده في سنة 2002 لم يعد مواكباً للتنظيم الحالي "للشركة" حيث أنه لا يشمل بعض الوحدات الجديدة التي تمّ بعثها بعد ذلك التاريخ كإدارة التحكم في الطاقة وإدارة الإفراق والمناولة ومصلحة السلامة المعلوماتية .

ولوحظ أنّ العديد من أنشطة "الشركة" لا تزال تفتقر إلى دليل إجراءات كالإعلامية ومراقبة التصرف والتصرف في الموارد البشرية والتحكم في الطاقة مما يتطلب الإسراع بإعداد أدلة إجراءات تشمل كافة الأنشطة وتوضح بصفة دقيقة مختلف الإجراءات والمسؤوليات .

وتبيّن أنّ الجانب الأوفر من عمل إدارة التدقيق الداخلي موجّه إلى التدقيق الإداري والمالي الذي خصّ بثمانية مهام خلال سنة 2010 على حساب التدقيق الفني الذي اقتصر على مهمتين خلال السنة ذاتها .

وشهد عقد البرامج للفترة 2007-2011 تحيينات متعدّدة في مستوى أهدافها اعتمدت على الإنجازات الفعلية مما يحدّ من فاعلية العقد كأداة للبرمجة .

وفي مجال النظام المعلوماتي تبيّن أنه تمّ في إطار المخطط المديرية للإعلامية للفترة 1998-2002 برمجة اقتناء 6 منظومات إعلامية لتغطية بعض أنشطة "الشركة" المتمثلة في التصرف في الموارد البشرية والتصرف في المعدات والمنشآت المائية والتصرف في الشؤون القانونية والعقارية والتصرف في الإنتاج والموارد المائية والتصرف في الميزانية وميدان المساعدة في أخذ القرار ومتابعة مشاريع التزوّد بالماء الصالح للشرب . إلا أنه وإلى حدود جويلية 2011 لم يتم اقتناء سوى المنظومة المتعلقة بالموارد البشرية وذلك في سنة 2010 .

وخلافاً لمقتضيات منشور الوزير الأول عدد 27 المؤرخ في 11 أكتوبر 2003 حول تخطيط المشاريع المتصلة بالإعلامية وبرمجتها ومتابعة إنجازها ، لم تحدّد "الشركة" خطة لتركيز أنظمة المعلومات والاتصال الخاصة . وعملاً بمقتضيات هذا المنشور تم إحداث هيئة خاصة بأنظمة المعلومات والاتصال تتولى أساساً المصادقة على المشاريع الإعلامية والتنسيق بين مختلف الإدارات فيما يتعلق باستغلال أنظمة المعلومات والاتصال والسهر على حسن توظيف الاستثمارات والتجهيزات في المجال . إلا أن هذه الهيئة لم تجتمع منذ إحداثها وهو ما من شأنه أن لا يساعد على حسن تنفيذ وتحيين المشاريع .

وأضح أن الهيكلة العامة للنظام المعلوماتي لا تحوّل الترابط المباشر بين كل من منظومة التصرف في الأنشطة التجارية بالأقاليم والمنظومة تين المركزيين للمقايض والتصرف في المشتركين مما لا يمكن من الاطلاع بصفة حينية على وضعيات الاستخلاص . وقد انجر عن مثل هذا القصور في بعض الحالات إصدار أوامر بقطع الماء على مشتركين سبق لهم أن سدّدوا معلوم الاستهلاك في أقاليم غير التي يتبعونها جغرافياً . وتبين أن نظام المعلومات الحالي لا يمنع من خلاص الفاتورة مرتين حيث وصلت المبالغ المستخلصة على هذا النحو إلى 6,7 م.د خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى غاية جويلية 2011 .

من جهة أخرى ، تتسم منظومة التصرف في الحاسبة والمالية والتزود بطابعها المندمج إلا أنها لم تشمل بعض مجالات التصرف "بالشركة" على غرار الصيانة والتصرف في المشاريع مما لا يسمح بمتابعة المعطيات المتعلقة بها من ناحية الكلفة والآجال والمردودية وبربطها بصفة آنية بتطبيقات الحاسبة العامة والحاسبة التحليلية . ولئن أحدثت وحدة تصرف لإعداد منظومة التصرف في أنشطة الصيانة باعتماد الإعلامية فإنه لم يتم بعد الانتهاء من تركيبها وتواصل عمل مختلف دوائر الصيانة بصفة يدوية . وتتطلب هذه الوضعية الإسراع باستكمال هذا المشروع لما يضيفه من نجاعة على أعمال الصيانة "بالشركة" من حيث تيسير متابعة دوريتها وكلفتها .

ولوحظ أن الإدارة المركزية للموارد البشرية هي التي تعنى بجوانب المنظومة المتعلقة بالموارد البشرية من استغلال وتطوير . ومن شأن تكليف إدارة الإعلامية بهذه الجوانب أن يضمن فعالية التدخلات باعتماد مختصين في المجال وأن يؤمن الفصل بين الوظائف المتنافرة .

وأتضح أنّ تطبيقية المخزون المدرجة ضمن منظومة التصرف في المحاسبة والمالية والتزود لا تتضمن سوى المخزون التابع للإدارة المركزية للشراءات وإدارة الأشغال الجديدة وبالتالي فإنها لا تشمل المخزون التابع للأقاليم مما لا يسمح بالتعرف بصفة حينية وشاملة على مخزون "الشركة".

وتبين أنّ المنظومات الإعلامية المختلفة لا تعتمد معرّفاً وحيداً لكل مشترك حيث يتم التصرف بالاعتماد على أرقام الفواتير. و بناء على ذلك ، استهدف عقد البرنامج للفترة 2007-2009 اقتناء منظومة معلوماتية للتصرف التجاري تمكن من متابعة ملف المشترك في مختلف مراحلها إلا أنه لم يتم تركيزها إلى حدود جويلية 2011 وتواصل الاعتماد على أرقام الفواتير مما لا يسمح بالتصرف الناجع والشامل في ملفات الحرفاء من الناحية التجارية والفنية.

واستهدفت "الشركة" منذ سنة 2001 تركيز منظومة معلوماتية جغرافية ل غاية إحكام التصرف في التجهيزات والمنشآت المائية وتسهيل عمليات الإصلاح والصيانة أو التدخل على القنوات والتجهيزات غير أنّها لم تتوفّق في ذلك حيث عرف المشروع تأخيراً هاماً وتم إرجاء الانتهاء منه إلى حدود سنة 2015. وقد برمّج في البداية تمويل جزء من هذا المشروع عن طريق قرض من الوكالة الفرنسية للتنمية بقيمة 2,1 م.د لم يتم استهلاك سوى 18 % من مبلغه إلى حدود سنة 2009 تاريخ انتهاء أجله. وقد أفادت "الشركة" بأن هذه الوضعية تعود بالأساس إلى عدم تكليف وحدة تعنى باقتناء المنظومة إلى غاية جوان 2006 وكذلك إلى عدم موافقة اللجنة العليا للصفقات على ملف طلبات العروض الذي قدمته.

وطبقاً للفصل 5 من القانون عدد 5 لسنة 2004 المؤرخ في 3 فيفري 2004 والمتعلق بالسلامة المعلوماتية والفصل 5 من الأمر المطبق له⁽¹⁾ تخضع الأنظمة والشبكات المعلوماتية "للشركة" إلى تدقيق إجباري ودوري للسلامة المعلوماتية وذلك مرة كل سنة. إلا أنه تبين أنّ "الشركة" لم تخضع لهذا التدقيق الخارجي إلا مرتين في سنة 2003 وفي سنة 2007. وقد أوصى تقرير التدقيق الخارجي بإعداد سياسة تشمل المبادئ الأساسية للسلامة المعلوماتية وتضبط التوجّهات الأساسية للشركة في هذا المجال إلا أنه لم يتم إعداد ذلك إلى حدود جويلية 2011.

(1) الأمر عدد 1250 لسنة 2004 المؤرخ في 25 ماي 2004 .

وعملاً بمنشور الوزير الأول عدد 19 الصادر في أبريل 2007⁽¹⁾ والمتعلق بتدعيم إجراءات السلامة المعلوماتية بالهيكل العمومية أحدثت "الشركة" خلية دائمة لهذا الغرض دون تحديد مهامها ومجال تدخلها بصفة دقيقة ببطاقة وظائف. كما بعثت لجنة للعناية بالسلامة المعلوماتية لم تجتمع بالمرّة إلى حدود جويلية 2011 رغم أنّ المنشور ينصّ على ضرورة اجتماعها بصفة دورية كل 3 أشهر وكلما اقتضت الحاجة ذلك. فضلا عن ذلك لم يتم تصنيف مكونات النظام المعلوماتي والشبكة حسب درجة الأهمية بالنسبة إلى أنشطة "الشركة" وتحديد إجراءات السلامة المستوجبة لكل منها مما من شأنه أن لا يسمح بتقييم نجاعة الإجراءات المتخذة لحمايتها.

أما بخصوص حالة التجهيزات الإعلامية، فإنّ حوالي 40% من الحواسيب التي تعتمد عليها "الشركة" قديمة وغير مواكبة للتطورات التكنولوجية.

ب- الوضعية المالية

عرفت الوضعية المالية للشركة تدهورا خلال السنوات الأخيرة حيث تراجعت النتيجة من 1 مليون دينار إيجابي في سنة 2007 إلى 52 مليون دينار سلبي في سنة 2009 و 36,4 م.د سلبي في سنة 2010 مسجلة بالتالي خسائر جمالية خلال الفترة 2007-2010 تناهز 112,7 مليون دينار.

ويعود تدهور الوضعية المالية للشركة أساسا إلى كون مداخيل بيع الماء لا تغطي مصاريف إنتاجه وتوزيعه حيث لم تعدّ نسبة تغطية معدّل التسعيرة الجملي لمعدّل الكلفة على التوالي 77% في سنة 2009 و 79,7% في سنة 2010. وقد عرفت تسعيرة بيع الماء استقرارا حيث لم يتمّ منذ سنة 2005 مراجعتها إلا في جويلية 2010⁽²⁾ بزيادة 5%. وفي المقابل ما فتئ حجم المصاريف يرتفع خلال السنوات الأخيرة حيث بلغت نسبة الزيادة السنوية حوالي 8,15% خلال الفترة 2005-2010.

وتبيّن أنّ العديد من النقائص زادت في تدهور الوضعية المالية للشركة وذلك على مستوى نفقات الأعوان والأعباء الطاقية والمواد الاستهلاكية التي يفوق حجمها نسب 70% من كلفة الإنتاج إلى جانب الديون المتخلدة بدمّة بعض الهيكل العمومية و حزب التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل .

⁽¹⁾ الذي عوّض منشور الوزير الأول عدد 51 لسنة 2001 المؤرخ في 30 نوفمبر 2001.

⁽²⁾ بمقتضى قرار مشترك بين الوزير المكلف بالفلاحة ووزير المالية بتاريخ 13 جويلية 2010.

1- نفقات الأعوان

بلغ حجم أجور الأعوان في سنة 2010 ما قدره 127 م.د أي ما يناهز 54 % من رقم معاملات الشركة مسجلاً تطوراً مجاولي 33 % مقارنة بسنة 2005 وذلك رغم تراجع عدد الأعوان خلال نفس الفترة من 6.931 عوناً إلى 6.830 عوناً. وتعزى هذه الوضعية بالأساس إلى الزيادة في الأجور والتدرج الوظيفي وارتفاع مساهمة "الشركة" في الصناديق الاجتماعية. وتجدر الإشارة إلى أن الإجراءات الجديدة التي تم اتخاذها خلال سنة 2011 والمتمثلة أساساً في تسوية وضعية الأعوان المتعاقدين وإدماج العرضيين وأعوان المناولة سيكون لها انعكاس مالي هام على الوضعية المالية "للشركة" إذ من المنتظر أن يفوق العدد الجملي لأعوانه 7.500 عون⁽¹⁾ في موفى 2011 وأن تناهز الأعباء المتعلقة بهم 150 م.د.

وتجوز أن أغلب الأعوان بالأقاليم التي تشغل حوالي 70 % من مجموع هم. وفي غياب معايير لتوزيع الأعوان في الأقاليم لوحظ تباين هام بينها بخصوص عدد الأعوان والمؤشرات المرتبطة بتوزيعهم حسب المشتركين وحسب طول الشبكة.

فبالنسبة إلى الأقاليم الراجعة بالنظر إلى الإدارة الجهوية للاستغلال بالوسط يضع إقليم المنستير عوناً لخدمة 2.962 مشتركاً في حين يبلغ هذا المؤشر عوناً لكل 10.666 مشتركاً بإقليم المكنين. ويتراوح هذا المؤشر بالنسبة إلى الإدارة الجهوية للاستغلال بتونس الكبرى بين عون لكل 1.678 مشتركاً بإقليم تونس الجنوبية وعون لكل 1.857 مشتركاً بإقليم المنار مقابل عون لكل 4.000 مشتركاً بإقليم متونة. أما في مستوى الإدارة الجهوية للشمال طين إقليم سليانة يوظف عون لكل 2.215 مشتركاً مقابل عون لكل 6.142 مشتركاً بإقليم منزل تميم. وبالنسبة إلى الإدارة الجهوية للجنوب، يخصص إقليم مدين عوناً لكل 2.325 مشتركاً ويستخدم إقليم جربة عوناً لكل 5.668 مشتركاً.

⁽¹⁾ وتمثل في تسوية وضعية 118 عوناً متعاقداً وإدماج 500 عون عرضي وإرجاع 30 منتقياً بالعمو التشريعي العام و50 مطروداً بالإضافة إلى إدماج 800 عون مناولة. ويقدر الانعكاس المالي لهذه الإجراءات مجاولي 8 م.د سنة 2011 دون اعتبار كلفة تنفيذ برنامج الانتدابات الجديدة لنفس السنة والمقدرة مجاولي 4 م.د.

وفي نفس الإطار، ونتيجة لغياب قواعد تضبط توزيع الأعوان بالأقاليم فإن عدد الأعوان بوحدات الأشغال يشهد بدوره تباينا هاما بين مختلف الأقاليم وذلك بالنظر إلى طول الشبكة. فعلى سبيل المثال تعتمد الإدارة الجهوية للاستغلال بتونس الكبرى عوناً لكل 8 لطم بالمنار مقابل عون لكل 27 لطم بالمرسى وتوظف الإدارة الجهوية للاستغلال بالشمال عوناً لكل 5,8 لطم ببنزرت مقابل عون لكل 24,5 لطم بزغوان.

وتستدعي هذه الوضعية ضبط معايير موضوعية تخص توزيع الأعوان بالأقاليم تأخذ بعين الاعتبار عدد المشتركين وطول الشبكة وحالتها وعند الاقتضاء نسب تدخل المناولة لضمان توزيع محكم للأعوان في الجهات وفقاً للحاجيات الحقيقية لكل مركز عمل.

وتجدر الملاحظة أن الشركة تحمّلت رغم وضعيتها المالية الصعبة أجور أعوان موضوعين على ذمة حزب التجمع الدستوري الديمقراطي المنحلّ بلغت حوالي 977 أ.د. لفائدة 13 عوناً من سنة 2002⁽¹⁾ إلى جانفي 2011. كما تحمّلت مصاريف تأجير ثلاثة أعوان تمّ وضعهم على ذمة الاتحاد العام التونسي للشغل، أحدهم منذ 1998 بمرتب سنوي خام قدره 29,834 أ.د. واثنان منهم منذ سنة 2009 بمرتب سنوي خام قدره 40 أ.د.

2- الأعباء الطاقية

تعدّ "الشركة" من أكبر المستهلكين للطاقة بالبلاد حيث تقدّر جملة مصاريفها بعنوان الطاقة في سنة 2010 بحوالي 41,9 مليون دينار وهو ما يمثل حوالي 17,7 % من رقم المعاملات و 14,3 % من جملة أعباء الاستغلال لنفس السنة. وما فتئت هذه المصاريف تتطور خلال الفترة 2005-2010 حيث ارتفع مؤشر استهلاك الطاقة لإنتاج المياه بنسبة 6,9 % خلال نفس الفترة مثلاً بدون اعتبار تطور أسعار الطاقة. ولم يرق المؤشر المسجل في سنة 2010 والبالغ 0,574 كيلوواط ساعة/م³ إلى الهدف المرسوم بعقد البرنامج للفترة 2010-2011 والمحدّد بما قدره 0,564 كيلوواط ساعة/م³. وتعود هذه الوضعية إلى عدّة أسباب من أهمّها تدهور حالة التجهيزات ببعض محطات الضخّ بالإضافة إلى عدّة نقائص حدّت من نجاعة عمليات التحكم في الطاقة.

⁽¹⁾ لم تتمكن الشركة من احتساب الأجور التي تقاضاها الأعوان الموضوعين على ذمة التجمع قبل سنة 2002 علماً بأنّ منهم من يعود إلى سنة 1986.

ولئن اتخذت الشركة منذ سنة 2004 جملة من الإجراءات للضغط على التكلفة الطاقية فإنها لم تعمل بأغلبها حيث أنه لم يتم القيام بتشخيص طاقي ولم يقع إعداد تقارير دورية حول الطاقة من قبل الأقاليم ومختلف الدوائر المعنية كما لم يتم إلى حدود جويلية 2011 إرساء منظومة إعلامية لتيسير متابعة استهلاك الطاقة والتحكم فيها رغم برجة إنجازها منذ سنة 2004 .

وخلافا لما نصّ عليه القانون عدد 72 المؤرخ في 2 أوت 2004 والمتعلق بالتحكم في الطاقة والأمر المطبق له⁽¹⁾ من ضرورة القيام بتدقيق طاقي خارجي على الأقل مرة كل 5 سنوات، لم تجر "الشركة" أي تدقيق خارجي وهو ما استدعي الإسراع بالقيام بهذه العملية للضغط على التكلفة الطاقية في أقرب الآجال وتقادي تحمل الخطايا المترتبة عن عدم القيام بهذا التدقيق وللمتع بالتشجيعات المالية الممنوحة في مجال التحكم في استهلاك الطاقة .

وفي نفس المجال، وضعت "الشركة" في سنة 2010 برنامجا قدرّت تكلفته الجمالية بجوالي 12,03 مليون دينار للتقليص من الأعباء الطاقية بهدف أساسا إلى تحسين التّجاعة الطاقية من خلال تركيز مغيرات سرعة وتركيز أجهزة قياس وتسجيل ومتابعة بمحطات الضخ بالإضافة إلى اعتماد الطاقات البديلة . وقد حالت محدودية التمويلات دون برجة كامل عناصر البرنامج حيث لم يتسنّ توفير سوى 23 % من التمويلات اللازمة، علما أنّ إنجاز كل المشاريع المدرجة في هذا البرنامج سيمكن من التقليص في المصاريف الطاقية بجوالي 5,3 مليون دينار سنويا .

3 - المواد الاستهلاكية

شملت الفحوصات المجرأة جملة من الشراءات تتعلق بمادّة الجفال والمواد المستعملة في صيانة الشبكات بلغت قيمتها 7 ملايين دينار سنويا .

وقد تبين أنّ الدوائر الجهوية للتموين تعتمد في حالات متعدّدة إلى استشارات موسّعة عوضا عن اللجوء إلى طلبات العروض رغم أنّ القيمة الجمالية للشراءات المنجزة خلال السنة الواحدة تفوق الحد المضبوط بالفصل

⁽¹⁾ أمر عدد 2144 لسنة 2004 والمؤرخ في 2 سبتمبر 2004 والمتعلق بتحديد شروط خضوع المنشآت المستهلكة للطاقة للتدقيق الطاقي .

الثالث من الأمر المنظم للصفقات العمومية والذي رفعه مجلس إدارة الشركة المنعقد في 27 سبتمبر 2003 إلى 100 ألف دينار. وقد تم اعتماد هذه الممارسة التي تعدّ من قبيل تجزئة للشراءات التي يجبرها القانون لاقتناء "حنفيات تحمّل و"سكور وإغلاق" بلغت قيمتها 206 أ.د. خلال سنة 2008 و698 أ.د. في سنة 2009 و"وصلات جيبو" خلال سنة 2009 بم قدره 102 أ.د. وبلغت قيمة الشراءات من مادة الجفال خلال سنتي 2008 و2009 على التوالي 333 أ.د. و364 أ.د. لدى دائرة التموين بالوسط و217 أ.د. و176 أ.د. لدى دائرة التموين بالشمال. وبلغت الشراءات التي قامت بها دائرة التموين بالجنوب من هذه المادة ما قدره 168 أ.د. خلال سنة 2008.

وأتضح أن هذه الشراءات تشمل مواد قد أبرمت الشركة في شأنها صفقات بطلبات عروض خلال نفس السنة. وقد قاربت الكميات المشتراة باستشارات في بعض الأحيان تلك المقتناة في إطار الصفقات المبرمة على غرار شراءات دائرة التموين للوسط لمادة الجفال باعتماد طلب عروض التي بلغت خلال سنتي 2008 و2009 ما قدره على التوالي 398 أ.د. و377 أ.د.

كما بينت الفحوصات المجراة ارتفاع أثمان الشراءات باعتماد الاستشارات مقارنة ب الأسعار المتحصّل عليها إثر طلبات عروض حيث فاقت الأعباء الإضافية التي تحمّلها دائرة التموين بالوسط بعنوان شراءات الجفال عن طريق الاستشارة خلال الفترة 2008-2010 بم يقارب 48 أ.د. وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم اقتناء هذه المادة لدى نفس المزود الذي أبرمت معه الصفقات المتعلقة بالفترة المذكورة.

ولجأت "الشركة" خلال سنتي 2008 و2009 إلى تجزئة شراءات من "أطواق مآخذ المياه" بلغت قيمتها الجمالية 597 أ.د. نتيجة تقصير المزود "G" المتحصّل على الصفقة المبرمة في الغرض وإخلاله بتعهداته خلال الفترة 2008-2010. وقد تبين في هذا الإطار أنه تم إسناد الصفقة إثر مراسلة من الكاتب العام للحكومة بتاريخ 24 جوان 2009 رغم أن المزود المختار لم يقدم أفضل عرض من حيث الثمن ولم يلتزم بتعهداته في صفقات سابقة.

وتبين على صعيد آخر أن "الشركة" تستهلك مواد كيميائية لمعالجة المياه السطحية تقدّر قيمتها بحوالي 6 م.د. سنويا، فقد تم في سنة 2010 استهلاك 7.356 طنا من هذه المواد تمثلت أساسا في كبريتات الألومين (5.462 طنا) والكور (1.014 طنا).

وفي غياب مقاييس فنية تضبط معدّل استهلاك المواد الكيميائية حسب عكارة المياه الخام وطبيعتها وتواتر التجارب المخبرية، أفرزت الفحوصات تباينا هاما في معدّل استهلاك كبريتات الألومين بين مركبي "غدير القلة" و"بلي" اللذين يعتمدان تقنية معالجة واحدة . ولئن تقاربت نسبة العكارة بين محطة المعالجة عدد 3 بـ"غدير القلة" ومحطة المعالجة بـ"بلي" فإنّ استهلاك الأولى لسنة 2010 قارب 170 % استهلاك الثانية خلافا لسنة 2009 التي تقاربت فيها نسب العكارة ونسب استهلاك المواد الكيميائية. ويعود التحكّم في استهلاك المواد الكيماوية خاصّة كبريتات الألومين بمحطة المعالجة بـ"بلي" حسب المسؤول عن المحطة أساسا إلى المتابعة اليومية للاستهلاك.

ومن شأن هذه الوضعية أن تؤدي إلى تباين هام في كمّيات مادة الألومين المستهلكة في مختلف المحطات لتخليص الماء من الأوحال مما قد يحول دون الضغط على الكلفة وعلى الجدولة المثلى للشراءات ويحمل "الشركة" أعباء إضافية.

4 - الديون المتخلّدة بذمّة الهياكل العمومية وحزب التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل

تبلغ مستحقات الشركة تجاه الهياكل العمومية بعنوان استهلاك الماء 58,154 م.د في موفى 2010. وقد تبين أنّ "الشركة" تواجه صعوبات لاستخلاص الديون المتخلّدة بذمّة هذه الهياكل بقيمة 38,4 م.د منها 20 م.د بذمّة البلديات والجماعات المحلية و 18,4 م.د بذمّة الإدارات والمؤسسات العمومية يرجع القسط الأوفر منها إلى وزارات العدل وحقوق الإنسان والصحة العمومية والتربية والتكوين. وبلغت الديون المتخلّدة بذمّة حزب التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل بعنوان استهلاك الماء حوالي 407 أ.د في موفى 2010. وساهم تراكم هذه الديون والتأخير في استخلاصها في تفاقم الوضعية المالية المتدهورة للشركة.

*

**

أحدثت "الشركة" الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه ل تأمين مرفق عمومي يتصل بحياة المواطن وصحته يتمثل في توفير الماء الصالح للشرب في كامل تراب الجمهورية بما يجعلها مطالبة بأداء هذا الدور وفق متطلبات

أساسية تتعلق خاصة بالحفاظ على استمرارية المرفق العمومي وبضمان مستوى مقبول من الجودة في ظروف تتسم بازدياد الحاجيات. ولئن عملت "الشركة" على الرفع المستمر في طاقة الإنتاج وسعت إلى تحسين نسب التزويد وجودة المياه الموزعة فإنّ بعض الصعوبات المرتبطة أساساً بوضعيتها المالية المتدهورة تهدّد استمرارية التزويد بالماء الصالح للشرب وهو ما يستوجب الإسراع باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتأمين هذا المرفق على أحسن وجه.

وإزاء ارتفاع الحاجيات المستقبلية من الماء الصالح للشرب وسعيها إلى تغطيتها بالتجاعة اللازمة، يتعيّن التعجيل بتدعيم الموارد المائية عبر استحداث نسق إنجاز المشاريع المبرمجة لاسيما بخصوص دعم محطات المعالجة والحزن والعمل على تجسيم مشاريع تحلية مياه البحر.

وعلى مستوى توزيع المياه فإنّ "الشركة" مدعوة إلى تفعيل المخططات المديرة الحالية والعمل على تغطيتها لبقية المناطق حسب الأولويات وإعداد دراسة شاملة تمكن من حصر القنوات المتواجدة في ممرات غير آمنة حتى نتمكن من برمجتها وتعويضها حسب الأولويات كما أنّها مدعوة إلى العمل على تعويض التوصيلات الرصاصية تماشياً مع توصيات المنظمة العالمية للصحة. وعلى "الشركة" أن تبدي الحرص المطلوب في مستوى الدراسة والإنجاز لرفع من نسبة التزويد الريفي لاسيما بالمناطق التي تشهد نسبة دون المعدل الوطني.

وأمام ضعف مردودية الشبكات وتراجعها فإنّ "الشركة" مدعوة إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحدّ من الخسائر في كميات الماء عبر القيام بدراسة دقيقة لمعرفة حاجيات تجديد الشبكات وكلفتها وبرمجة إنجازها حسب الأولويات خاصة وأنّ الكلفة التقديرية للشركة تفوق 600 مليون دينار. كما يقتضي الوضع العمل على استحداث نسق تجديد العدادات القديمة وغير المصنّفة.

وبخصوص جودة المياه، بات من الضروري العمل على إضفاء الصبغة الإلزامية على المواصفات التونسية وتعيين مكوناتها للتألّم مع الواقع الحالي مع تفعيل المراقبة الشاملة للمياه المنتجة والموزعة من قبل "الشركة" بمختلف عناصرها التي قد تشكل خطراً على صحة المستهلك واحترام وتيرة أخذ العينات. كما بات من الأكيد الإسراع بإنجاز المشاريع المبرمجة للتقليص من درجة ملوحة المياه الموزعة حتى يتسنى تعميم مياه ذات نوعية جيّدة على كافة مناطق الجمهورية.

وبالنظر إلى الأهمية العملية للمنظومة المعلوماتية الجغرافية في توفير معلومة شاملة وحينية عن مختلف التجهيزات والمنشآت المائية، يتعين الإسراع بإيجاد التمويلات اللازمة لإنجاز هذا المشروع و تقادي التأخير مجدداً في تنفيذه .

ويقتضي تدهور الوضعية المالية للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه سعياً من السلط العمومية لإيجاد الحلول اللازمة لتطوير مداخل " الشركة" التي يتعين عليها الإسراع بضبط معايير تخص توزيع مواردها البشرية بالأقاليم تأخذ بعين الاعتبار عدد المشتركين وطول الشبكة وحالتها و عند الاقتضاء نسب تدخّل المناولة لضمان توزيع محكم للأعوان في الجهات . كما يستدعي وضع الشركة التقليل في الأعباء الطاقية التي تُثقل كاهلها والضغط على كلفة المواد الاستهلاكية .

ردّ الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه

-التزود بالماء ومردودتي الشبكة

-تأمين التزود

-المياه السطحية

إنّ طاقة معالجة المياه الحالية بمركب غدير القلة والبالغ 6 م³ في الثانية بالرغم من أنّ تقارير الشركة أكّدت أنها تلبي الحاجيات بتونس الكبرى بالنجاعة اللازمة إلى موفى سنة 2010 فإنها كانت كافية إلى موفى سنة 2011 وسيتم البدء في الاستغلال شبه الصناعي لمحطة معالجة رابعة خلال جوان 2012 والتي تهدف إلى الترفيع في طاقة إنتاج الماء بغدير القلة من 6 م³ إلى 8 م³ في الثانية وذلك لتغطية الطلبات المتوقعة بتونس الكبرى.

-المياه الجوفية والمحلاة

تم عقد جلسة عمل وزارية بتاريخ 05 مارس 2012، خصصت للنظر في ملف مشروع تحلية مياه البحر بجزيرة . وقد أوصت الجلسة بإحداث لجنة تحت إشراف وزارة الفلاحة وتضم كل الأطراف المعنية (رئاسة الحكومة ومصالح مستشار القانون ووزارات المالية والصناعة والتجارة والبيئة وأملاك الدولة والشؤون القانونية والعقارية والتنمية الجهوية والتخطيط والسياحة) لدراسة الملف من مختلف جوانبه الفنية والبيئية والقانونية وتقديم الصيغ الممكنة لإنجازه.

وقد أنهت اللجنة أشغالها وانهقدت جلسة عمل وزارية بتاريخ 03 ماي 2012 وأوصت على ضوء تقرير اللجنة بإنجاز المشروع عن طريق صفقة بصيغة مفتاح في اليد وفق صيغة عرض مقترن بتمويل أو غير مقترن بتمويل أو عن طريق تمويل بقرض خارجي وذلك حسب الصيغة التمويلية الأقل كلفة .

واعتبارا لاختلال الموازنة بين الموارد المتوفرة (بملوحة مقبولة) والحاجيات من الماء الصالح للشرب لجزيرة جربة ابتداء من سنة 2012 وفي انتظار انجاز المحطة المبرمجة سيقع توزيع الماء الصالح للشرب بنسبة ملوحة تفوق 2غ/ل خاصة خلال أوقات ذروة الاستهلاك مع تأمين متابعة دقيقة من حيث التصرف في المنظومة المائية وتكثيف عملية مراقبة شبكة التوزيع للحد من التسربات الباطنية .

- توزيع المياه

شهد مشروع تحسين نسبة التزود بالماء الصالح للشرب في الوسط الريفي بولاية جندوبة وجزء من ولاية باجة تأخيرا نسبيا في الانجاز خاصة خلال سنة 2011 نظرا للظروف التي مرت بها البلاد وقد برمج استكمالها في موفى سنة 2013 وذلك بالإتفاق مع الوكالة اليابانية الممولة للمشروع.

- مردودية الشبكات

تم إحداث الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه سنة 1968 ونظرا لكون الشبكات التي يفوق عمرها 50 سنة قد تم وضعها قبل إحداث الشركة كما لم تحصل الشركة على جرد مفصل للشبكات المعنية فإن ذلك يحول دون مد دائرة المحاسبات بالقائمة المفصلة .

- التصرف الإداري والمالي

-التنظيم ونظام المعلومات

تم تركيز قاعدة معلومات متكاملة ومندمجة حول التصرف بالإعلامية في الآليات المتنقلة والتجهيزات المركزة والتي تنقسم إلى 03 وحدات :

- تكييف وحدة الصيانة المتصلة بـ JDE .

- إقتناء وتركيز منظومة خارجية للتصرف في أسطول المعدات المتحركة : أشغال الانجاز متقدمة وسيبدأ وضعها في مرحلة أولى ابتداء من شهر جوان 2012 على مستوى موقعي غدير القلة ومقرين.
- إنشاء منظومة للتصرف في المعدات الثابتة والمنشآت المائية وهي مبرمجة إلى ما بعد تركيز الوحدتين 1 و2 بالموقع التجريبي بمقرين.

كما تم إصدار طلب عروض لاقتناء وتركيز منظومة خارجية للتصرف في المشاريع وحدد تاريخ فتح العروض يوم 2012/05/29.

وحددت الشركة خطة لتركيز أنظمة المعلومات والاتصال وقد تم عرض إستراتيجية الإدارة المركزية للإعلامية للفترة الممتدة بين 2010 و2014 على أنظار مجلس الإدارة بتاريخ 06 سبتمبر 2011 وهذه الخطة تقع تحيينها حسب المتعضيات والتطور التكنولوجي. كما تم تقدير كلفة الاستثمارات المبرمجة بالمخطط 2012 - 2016 للإعلامية بجوالي 10,35 مليون دينار.

ولتمكين الترابط المباشر بين كل من منظومة التصرف في الأنشطة التجارية بالأقاليم ومنظومة المقايض والمنظومة المركزية للتصرف في المشتركين ثم تركيز شبكة IP/MPLS بالإدارة الجهوية للاستغلال بتونس الكبرى ودخلت منظومة الخلاص المركزي حيز الاستغلال التجريبي بإقليم أريانة وسيقع التعميم بأقاليم تونس الكبرى ثم بمختلف الأقاليم الأخرى إثر إقتناء الموزعات اللازمة لذلك.

وتم إقتناء منظومة معلوماتية شاملة للتصرف التجاري وتشمل هذه المنظومة أيضا تطبيقية التصرف في المخزون التابع للأقاليم. وقد انطلق مشروع تركيز هذه المنظومة يوم 19 ديسمبر 2011 ومن المتوقع اعتماد هذه المنظومة ابتداء من شهر جويلية 2014.

إقتناء وتركيز المنظومة المعلوماتية الجغرافية : تمت الموافقة على آخر مرحلة وهي الفرز المالي للعروض من طرف اللجنة العليا للصفقات بتاريخ 2011/06/11 وكذلك موافقة الوكالة الفرنسية للتنمية بتاريخ 2011/07/13 لتمويل المشروع بجوالي 5 مليون دينار عن طريق القرض عدد CTN109901M وذلك ضمن مكونات تعصير المؤسسة. وعلى اثر عريضة تقدم بها أحد المعارضين، طالبت الشركة طبق لمراسلة هيئة المتابعة

والمراجعة للصفقات العمومية موافقة المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد على المشروع وكذلك على مشروع العقد مع صاحب العرض المقبول. وقد أرسل المركز موافقته بتاريخ 2012/03/29 وعلى إثرها أبدت هيئة المتابعة والمراجعة للصفقات العمومية موافقتها بتاريخ 2012/04/17 تحت عدد 10/1068 كما راسلت وزارة الفلاحة بتاريخ 2012/04/26 تحت عدد 04521 اللجنة العليا للصفقات العمومية لإبداء الموافقة النهائية لمشروع العقد.

وحدة السلامة المعلوماتية بصدد إنجاز توصيات التدقيق الخارجي للفترة 2007 - 2010 كما أنها بصدد تعداد مختلف الموارد الإعلامية التي سيقع اعتمادها لتحديد تكلفة التدقيق والمجال الذي سيشمله وعلى إثرها سيتم المشروع في إعداد كراس الشروط خلال شهر جوان 2012. أما السياسة التي تشمل المبادئ الأساسية للسلامة المعلوماتية فإن وحدة السلامة على وشك الإنتهاء من إعدادها. وعلى إثر ذلك سيتم إرسالها إلى أعضاء لجنة الصيانة المعلوماتية لإبداء الرأي قبل تقديمها إلى الرئيس المدير العام قصد المصادقة عليها ونشرها.

أما بخصوص التجهيزات الإعلامية فإنه وقع اقتناء 200 حاسوب و 07 حواسيب محمولة و 02 موزعا و 120 آلة طباعة خلال سنة 2011 كما سيقع خلال سنة 2012 إقتناء 250 حاسوبا طرفيا (PC leger) و 270 حاسوب مكتبي و 50 موزع لإعادة هيكلة المعدات و 100 آلة طباعة.

- الوضعية المالية

تفقات الأعوان

طبقا لتوصيات مجلس الإدارة بتاريخ 12 أفريل 2012، ستقوم الشركة بإنجاز عن طريق مكتب دراسات خارجي دراسة تنظيمية شاملة ومعقدة تضبط معايير توزيع الأعوان وحاجيات الشركة من الموارد البشرية الحالية والمستقبلية وذلك لهيكلتها ولسد الشغورات وتلاني النقص في الإمكانيات البشرية لضمان النجاعة المرجوة لمختلف الأنشطة.

- الأعباء الطاقية

شهدت فترة 2005-2010 سلسلة زيادات في أسعار الطاقة بمعدل 9 % سنويا وقد كان لها تأثير هام على الموازنات المالية للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه حيث انجر عنها مبالغ إضافية خلال هذه الفترة مجوالي 40,2 مليون دينار، رغم كل الجهود التي بذلتها الشركة لمجابهتها وذلك خاصة بالتحكم في تكلفة شراء الكهرباء بالاستغلال الأمثل للتسعيرة التفاضلية للكهرباء وبالتوجه نحو إنتاج الماء خلال الأوقات الأقل كلفة وتخفيض القدرة المكتسبة في الذروة.

ويرتبط ارتفاع مؤشر استهلاك الطاقة لإنتاج المياه بعدة عوامل ناتجة عن متطلبات توفير وتأمين التزود بالمياه والتحسين المتواصل لنوعيتها وتطوير نسبة الربط بالشبكة والتي تمثل في:

- الزيادة في ضخ المياه عبر مسافات طويلة وذلك لعدم توازن توأجدها وبعد إنتاجها على مراكز الاستهلاك.
- تطوير محطات التحلية لتحسين نوعية المياه وتوفير مصادر غير تقليدية جديدة.
- ارتفاع الطلب على المياه وتطور نسبة الربط وتمديد شبكات ضخ المياه وإحداث طوابق جديدة بنسبة أقل من مستوى مردودية محطات الضخ باعتبار نسق تغير واقتناء معدات جديدة ونظام الصيانة الوقائية .

وتقوم إدارة التحكم في الطاقة حاليا بالتعاون مع الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة والوكالة الألمانية للتعاون الدولي بإنجاز عمليات تدقيق طاقي نموذجية بعدد من أهم محطات الضخ والتحلية طبقا لما جاء بمحاضر الجلسات بتاريخي 2011/09/14 و 2012/03/06 سييلها الإعلان عن طلب عروض خاص بالتدقيق الطاقي . كما قامت إدارة التحكم في الطاقة بالإعلان عن طلب عروض خاص بإقتناء تجهيزات القيس والتحليل الطاقي ستمكن مصالح الصيانة المركزية والجهوية من متابعة التجهيزات بمحطات الضخ وتحديد مردودياته 1 . وستمكن عمليات التدقيق الطاقي المبرمجة من تحديد مستوى النجاعة الطاقية لمحطات الضخ وإيجاد الحلول المناسبة لأخذ التدابير والاستثمارات اللازمة .

وتقوم حاليا إدارة التحكم في الطاقة بالتعاون مع الإدارة المركزية للإعلامية بتركيز برمجية وقاعد
 معلومات متكاملة ومندمجة حول التصرف بالإعلامية في الآليات المتنقلة والتجهيزات المركزة GMAO (المخطط
 التنفيذي لتركيز نظام GMAO) وذلك لمتابعة استهلاك الطاقة الكهربائية والمحروقات وإنتاج الماء وتطوير عمليات
 الصيانة، وتتكون هذه المنظومة من ثلاثة أجزاء :

- برمجية واب تخص متابعة وصيانة المعدات المتنقلة وقد تم اتقاؤها وهي في طور التثبيت .
- برمجية تخص متابعة وصيانة المعدات الثابتة وقد تم اقتناء الجزء الخاص بدوائر الصيانة ويجري حاليا
 نقل البيانات الخاصة بالتجهيزات إلى قاعدة المعلومات JDE .
- سيتم لاحقا إقتناء برمجية واب لتمكين كافة الأقاليم ودوائر الإنتاج من الربط مع JDE .

كما تقوم الشركة حاليا بتركيز نظام متابعة السيارات الإدارية عبر الأقمار الاصطناعية والذي يخص
 450 وسيلة نقل والذي سيتم ربطه مع النظام المعلوماتي GMAO .